اقتصاد

تراجع أنشطة الصناعة الفلسطينية

رام الله ـ **العربي الجديد**

كبد عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ نحو ثمانية أشهر القطاع الصناعي في فلسطين خسائر باهظة، وأدى إلى تهاوي إنتاج مختلف الأنشطة خلال شهر إبريل/ نيسان الماضي، حسب أحدث بيانات رسمية. وقال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)، في بيان صدر أمس الثلاثاء، إن الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي سجل انخفاضاً حاداً مقداره 22,50% خلال شهر إبريل/ نيسان 2024 مقارنة بشهر إبريل/ نيسان 2023، إذ تراجع الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى 75,07 خلال إبريل 2024 مقارنة بـ 96,86 خلال نفس الشهر من عام 2023 (سنة الأساس 2019 = 100). وبالمقارنة مع الشهر السابق، سجل الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي انخفاضاً مقداره 6,30% خلال شهر إبريل 2024 مقارنة بشهر مارس/ آذار 2024، إذ انخفض الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي إلى 75,07 خلال شهر إبريل 2024 مقارنة بـ 80,12 خلال شهر مارس 2024 (سنة الأساس 2019 = 100).

وسجلت أنشطة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها انخفاضاً مقداره 17,41% والتي تشكل أهميتها النسبية 1,84% من إجمالي أنشطة الصناعة. كما سجلت أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء انخفاضاً مقداره 7,55% والتي تشكل أهميتها النسبية 7,38% من إجمالي أنشطة الصناعة. وسجلت أنشطة الصناعات التحويلية انخفاضاً مقداره 5,91% خلال شهر إبريل 2024 مقارنة بالشهر السابق له والتي تشكل أهميتها النسبية 87,89% من إجمالي أنشطة الصناعة. أما على صعيد الأنشطة الفرعية والتي لها تأثير نسبي كبير على مجمل الرقم القياسي، فقد سجلت بعض أنشطة الصناعات التحويلية انخفاضاً خلال شهر إبريل 2024 مقارنة بالشهر السابق له أهمها؛ صناعات منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات والمعدات، ومنتجات المعادن اللافلزية الأخرى، والمنتجات الغذائية، والملابس، والورق ومنتجات الورق، والخشب ومنتجات الخشب، والجلد والمنتجات ذات الصلة، ومنتجات المطاط واللدائن. من ناحية أخرى، سجل الرقم القياسي ارتفاعاً في بعض الأنشطة أهمها؛ صناعات منتجات التبغ، والمنسوجات، والكيماويات والمنتجات الكيميائية، ونشاط الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة، والأثاث. وسجلت أنشطة التعدين واستغلال المحاجر ارتفاعاً طفيفا نسبته 0,97% والتي تشكل أهميتها النسبية 2,89% من إجمالي أنشطة الصناعة. يذكر أنه بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2023 للشهر السابع على التوالي، باتت جميع المنشآت العاملة في الإنتاج الصناعي في قطاع غزة متوقفة عن العمل حسب رصد شهر إبريل 2024. وكشف تقرير مشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي، صدر في شهر إبريل الماضي، أن قيمة الخسائر الاقتصادية التي شهدها القطاع، منذ بدء الهجمات الإسرائيلية البرية، بلغت حوالي 18,5 مليار دولار، وهو ما يمثل 97% من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة عام 2022.

(فرانس برس)

زيادة العمال الأجانب في مطاعم كوريا

قال رئيس وزراء كوريا الجنوبية هان دوك-سو، أمس الثلاثاء، إن الحكومة ستبحث سبل السماح لمزيد من الأجانب بالعمل في صناعة الخدمات الغذائية المحلية. وأدلى بهذه التصريحات خلال اجتماع مع الصحافيين، قائلا إن ارتفاع تكاليف العمالة كان عاملا رئيسيا وراء الزيادة في تكلفة تناول الطعام في الخارج. وحسب وكالة أنباء كوريا الجنوبية (يونهاب)، قال رئيس الوزراء: «سنراجع التدابير التي تسمح لصناعة المطاعم بتوظيف عمال أجانب عند الضرورة. وفي الوقت الحالي، الأمر محدود للغاية». ولم يخُض في التفاصيل، قائلا إن الحكومة بحاجة إلى مناقشة الأمر بين الوزارات المعنية وكذلك جمع الرأي العام. وقال أيضا إن هناك نقصا كبيرا في العمال ليس فقط في صناعة الخدمات الغذائية، ولكن أيضا في الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى وفي المناطق الريفية.

لقطات

نمو التجارة العربية مع ألمانيا

قال رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، خليفة بن جاسم آل ثاني، إن التجارة العربية مع ألمانيا حققت أرقاما قياسية في السنوات الأخيرة، لافتا إلى أنها قفزت 20% العام الماضي، إلى نحو 62 مليار يورو (67,5 مليار دولار)، مقابل 51 مليار يورو في 2022. وانتخب آل ثاني، نائبا أول لرئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، خلال اجتماع الجمعية العامة الذي عقد في العاصمة الألمانية برلين، فيما انتخب رجل الأعمال الألماني، أولاف هوفمان رئيساً للغرفة، خلفاً لبيتر رامزاور الذي ترأسها لمدة عشر سنوات. وأشاد رئيس غرفة قطر بالعلاقات الوطيدة التي تربط بلاده وألمانيا.

ارتفاع احتياطي مصر الأجنبي

ارتفع احتياطي مصر الأجنبي في مايو/ أيار لمستوى قياسي يتجاوز 46,1 مليار دولار، بعد حصول مصر على الدفعة الثانية من تدفقات رأس الحكمة. وارتفع صافي الاحتياطيات الدولية لمصر من النقد الاجنبي خلال شهر مايو الماضي لتقفز بمقدار 5,068 مليارات دولار، على أساس شهري ليصل إلى 46,125 مليار دولار بنهاية مايو الماضي، مقابل 41,057 مليار دولار في نهاية إبريل/ نيسان 2024، ومقارنة بأعلى مستوياته في فبراير/ شباط 2020 عند 45,5 مليار دولار. يشار إلى أن إجمالي احتياطي مصر من النقد الأجنبي قفز بنهاية شهر مارس/آذار الماضي بقيمة تتجاوز 5 مليارات دولار.

فرص العمل الأميركية الأدنى في 3 سنوات

انخفض عدد فرص العمل المتاحة في الولايات المتحدة للشهر الثاني على التوالي خلال إبريل/نيسان، مسجلة أدنى مستوى منذ فبراير/شباط 2021، ومدفوعة بمجال الرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والتعليم الحكومي. وكشفت بيانات مكتب إحصاءات العمل، الثلاثاء، تراجع عدد فرص العمل المتاحة إلى 8,06 ملايين فرصة في إبريل، من قراءة مارس/آذار والمعدلة بالخفض عند 8,4 ملايين، ومقارنة بتوقعات تسجيل 8,37 ملايين فرصة عمل. وارتفعت عمليات التعيين بمقدار 23 ألفاً عند 5,64 ملايين خلال إبريل.

المقاطعة تتمدد ويزداد بريقها

مصطفى عبد السلام

حققت الحملات إلى مقاطعة السلع الإسرائيلية وكذا الشركات الداعمة للاحتلال نجاحات ملموسة خلال الفترة الماضية تضاف إلى النجاحات التي حققتها منذ انطلاقها بداية أكتوبر. واللافت هذه المرة أن النجاحات تتحقق في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا وأسيا. أول النجاحات تعهد إدارات جامعات أميركية مرموقة مثل هارفارد وجونز هوبكنز وبراون ومينيسوتا، للطلاب المتظاهرين ببحث طلب سحب الاستثمارات من إسرائيل وشركاتها ومشروعاتها. خطوة كتلك ستكون لها عواقب وخيمة على اقتصاد إسرائيل، إذ إن استثمارات تلك الجامعات تقدر بمليارات الدولارات، فهارفارد استثمرت 200 مليون دولار في شركات إسرائيلية، في العام 2020. وثاني النجاحات، إعلان سلسلة مطاعم الشطائر والقهوة البريطانية (بريت إيه مانجر) الشهيرة تخليها عن خطة دخول إسرائيل أو فتح فروع لها. أما ثالث النجاحات فيتمثل في استمرار هروب المستثمرين الأجانب من القطاعات الحيوية في إسرائيل، والتخارج من أسواق المال وبورصة تل أبيب والبنوك، مع استمرار مخاطر الحرب وتوقعات تسخين الجبهة الشمالية، وهو ما يعني مزيداً من المخاطر الجيوسياسية لدولة الاحتلال. والرابع هو تراجع أرباح شركات الوجبات السريعة الأميركية في المنطقة وبعض مناطق آسيا، بسبب دعوات المقاطعة التي استهدفت علامات مشهورة مؤيدة للاحتلال، مثل ماكدونالدز وستاربكس وكنتاكي وبيتزا هت، وشركات المشروبات الغازية. والخامس رد قطاع كبير من المصريين على شركة بيبسي التي تعرضت لانتقادات على مواقع التواصل، بسبب إعلانها الأخير الذي شارك فيه عدد من النجوم، وانتهى بشعار «خليك عطشان»، ودفع الضغط الشعبي الشركة إلى إغلاق التعليقات على فيديو الإعلان على يوتيوب. والسادس، في باكستان تعرضت شركات المشروبات الغازية الأميركية لمقاطعة واسعة بعد انتشار شائعة قوية تقول إنها مملوكة لإسرائيليين، واعترفت بيبسي وكوكا كولا أن مبيعاتها انخفضت 11% في الربع الأول من 2024. وفي فرنسا، تعرضت ماكدونالد لخسائر وانخفاض في المبيعات بسبب المقاطعة، وفي كندا خفض بنك نوفاسكوشيا حصته إلى النصف في شركة تصنيع الأسلحة الإسرائيلية إلبيت سيستمز. ظنت الشركات الداعمة أن المقاطعة ستستغرق أياماً وربما أسابيع، ثم سرعان ما سيتدفق الملايين حول العالم إلى فروعها لتحصد مليارات الدولارات في شكل إيرادات، لكن الحملات صمدت لما يقرب من تسعة أشهر، ولا يزال يتواصل زخمها وتتسع رقعتها يوماً بعد يوم بشكل لا يضغط فقط على أصحاب الشركات، بل على الحكومات المؤيدة للاحتلال.

الحرب تعمق أزمة الإسكان في إسرائيل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الإسكان الإسرائيلية، وجود عشرات آلاف الإسرائيليين بلا مأوى، في ظل أزمة الإسكان التي فاقمها توقف الكثير من المشروعات العقارية وسط حالة الشلل التي أصابت شركات البناء بسبب النقص الحاد في العمالة نتيجة الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ ثمانية أشهر. وأشارت البيانات التي أوردتها صحيفة يديعوت أحرونوت إلى أن 48499 شخصاً بلا مأوى سجلوا حتى الآن في قرعة الحصول على شقة، يتوقع أن تغلق في نهاية يونيو/حزيران الجاري. ولفتت إلى أن هؤلاء يتنافسون على ما يزيد قليلاً عن 4000 شقة مخفضة الثمن. ووفق التقرير فإن المدينة الأكثر طلباً للسكن على سبيل المثال هي «رحوبوت» قرب تل أبيب حيث سجل 21596 شخصاً بلا مأوى حتى الآن للتنافس على 250 شقة مخفضة القيمة، تليها مدينة ريشون لتسيون في المنطقة الوسطى من إسرائيل، حيث سجل حتى الآن 19131 شخصاً على 164 شقة. وفي المركز الثالث في القائمة تأتي كريات جات جنوب تل أبيب مع 13760 شخصاً يتنافسون على 927 شقة، وهو أكبر عدد من الشقق المعروضة في الطرح الحكومي بين جميع المدن. وأشارت الصحيفة إلى أن الفائزين لا يحصلون على شقة جاهزة، وإنما يفوزون بحق شراء شقة في مشروع جديد لم يتم بناؤه بعد. ولفتت إلى أن المقاولين الذين يفوزون بالمناقصات التي تطرحها الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك الشقق مخفضة السعر، يتقدمون بإجراءات التخطيط والترخيص مع السلطة المحلية، وعندما يقترب المشروع من الحصول على تصريح بناء، تتم دعوة المؤهلين للتسجيل واختيار الشقق ذات الصلة. ويُمنع على الفائز بيع الشقة التي فاز بها لمدة خمس سنوات من يوم استلامه للمفتاح أو سبع سنوات من يوم فوزه بالقرعة، ولكن يمكنه تأجيرها.

وتزايد الطلب على الإسكان في المناطق التي تبدو آمنة بالنسبة للإسرائيليين بعيداً عن قطاع غزة جنوباً حيث تتواصل الحرب مع المقاومة الفلسطينية منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 والحدود اللبنانية شمالاً حيث الاشتباكات مع حزب الله.

وأظهر تحليل أجرته شركة «madlan» المتخصصة في المحتوى العقاري داخل إسرائيل نهاية إبريل/ نيسان الماضي، ركوداً في الطلب على العقارات في المناطق الجنوبية والشمالية.

متفرقات اقتصادية

تعثر مشروع المنطقة الحرة بين تونس وليبيا

تونس ـ إيمان الحامدي

تتوالى الوعود الرسمية من الجانبين التونسي والليبي بالتسريع في فتح المعبر الحدودي برأس جدير بعد أشهر من الغلق الذي ألحق ضرراً بشبكات التجارة الرسمية وغير الرسمية جنوب تونس وسط دفع إلى احتواء التدفق التجاري بين البلدين داخل أطر رسمية تحد من ارتدادات أزمة تواتر غلق المعبر على البلدين. وكانت تونس، أعلنت في العام 2012، إنشاء منطقة للتجارة الحرة والخدمات اللوجستية في بنقردان بالقرب من الحدود الليبية، بهدف تطوير المناطق الحدودية المهمّشة في جنوب شرق البلاد وإضفاء الطابع الرسمي على نشاط المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في أطر غير رسمية.

لكن خطة الاحتواء التجاري لا تزال متعثرة بعد ما يزيد عن عقد من الزمن، حيث لم يتجاوز المشروع خطواته الأولى نتيجة الأزمات السياسية في البلدين الجارتين، والعجز عن استغلال التنافس الجيوسياسي الدولي لمصلحة تونس. ويمثل الخط التجاري الرابط بين تونس وليبيا شرياناً حيوياً للمناطق الحدودية التي يعيش الآلاف من سكانها من التجارة البينية بشكل غير رسمي، ما يجعل من غلق المعبر خنقاً لمصادر قوت التجار والمتعاملين الاقتصاديين. وفي مارس/ آذار الماضي أغلقت السلطات الأمنية بطرابلس المعبر وأرجعت ذلك إلى «هجوم مجموعات خارجة عن القانون» عليه، بقصد «إثارة الفوضى وإرباك العمل»، لكنها توصلت بعد ذلك إلى تفاهمات أمنية مهدت إلى قرب إعادة تشغيله من دون تحديد موعد ذلك رسمياً.

ويقول رئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان مصطفى عبد الكبير، إن الحياة الاقتصادية والاجتماعية في محافظات جنوب تونس الحدودية ومحافظات الغرب الليبي ستستمر تحت تأثير الغلق المتواتر لمعبر رأس جدير في غياب مقومات حقيقية لإنشاء مشروع المنطقة اللوجستية الحرة.

وأكد عبد الكبير في تصريح لـ«العربي الجديد» غياب أي بوادر لاستكمال مشروع المنطقة الحرة في غياب التمويلات اللازمة والإرادة السياسية للبلدين، فضلاً عن تحوّل المنطقة الحدودية إلى منطقة نزاع بين مصالح العديد من الدول. ورجّح المتحدث أن تستمر تأثيرات غياب حلول اقتصادية للمناطق الحدودية لسنوات أخرى مشيراً إلى أن أطرافاً دولية أصبحت هي الحاكم الفعلي لمعبر رأس جدير الذي يمثّل نقطة ربط دولية مهمة للسلع القادمة من آسيا مروراً بشمال أفريقيا ثم أوروبا.

وقال: «مع غلق المعبر وغياب حلول اقتصادية للمناطق الحدودية تبقى المنطقة على رمال متحركة وتؤبد الهشاشة الاجتماعية نتيجة التعويل الكبير على التجارة غير الرسمية لتوفير مواطن رزق للمواطنين هناك.» ويبعد المعبر نحو 60 كيلومتراً عن مدينة زوارة بغرب ليبيا، و175 كيلومتراً عن طرابلس العاصمة، بينما يبعد قرابة 32 كيلومتراً عن مدينة بنقردان التونسية، وتعبر منه مئات الشاحنات والآلاف المواطنين يومياً.

بائع تونسي بسوق في بلدة بنقردان الحدودية (فتحي بالعيد/ فرانس برس)

الفقر إلى مستويات قياسية في شمال سورية

ارتفعت نسبة الفقر بين سكان شمال غرب سورية إلى أكثر من 91 بالمائة، كما قفزت البطالة إلى مستويات قياسية

هاتاي ـ عبد الله البشير

وصل الفقر في مناطق شمال غرب سورية إلى مستويات قياسية، وفق ما كشفه فريق «منسقو استجابة سورية» في تقرير حديث، وهي المناطق التي يعتمد السكان فيها على الليرة التركية بديلاً عن العملة السورية التي واجهت عدة انهيارات متتالية دفعتهم للتخلي عنها. الفريق في تقريره الصادر الأسبوع الماضي تحت عنوان «مؤشرات الحدود الاقتصادية للسكان»، كشف أنّ حدّ الفقر المعترف به في الوقت الحالي بلغ 10 آلاف و378 ليرة تركية (323 دولاراً)، بينما بلغ حد الفقر المدقع قيمة 8 آلاف و984 ليرة (279 دولاراً). أما الزيادة في حد الفقر فقد بلغت 6 بالمائة، وفق التقرير، ما يرفع نسبة العائلات الواقعة تحت خط الفقرة إلى 91,16 بالمائة من سكان المنطقة، وارتفعت نسبة العائلات التي وصلت إلى حد الجوع إلى 40,90 بالمائة. في المقابل، ارتفعت معدلات البطالة خلال شهر مايو/ أيار بمقدار 0,05 بالمائة، ووصلت نسبة البطالة العامة إلى 88,79 بالمائة وسيطاً، حسب التقرير الذي شمل عمال المياومة ضمن الفئات المذكورة. وانعكس الانخفاض في كمية المساعدات الإنسانية سلباً أيضاً، على واقع السكان في المنطقة وفق التقرير، كما أدى بقاء سعر الصرف في مستويات مرتفعة إلى زيادة في أسعار أغلب المواد في السوق المحلية، وتراوحت نسبة الارتفاع في الأسعار بين 12 و38 بالمائة لمختلف المواد. أما الحدود الدنيا للأجور فلا تزال تتراوح بين 90 و145 ليرة تركية لليوم الواحد. ويرى السكان في المنطقة أن من بين أسباب تردي الواقع الاقتصادي، الانخفاض الكبير بين منسقي مستويات الاستجابة الإنسانية، خاصة مع انخفاض كميات المساعدات التي كانت تمنح للنازحين في مخيمات المنطقة، الذين يتجاوز عددهم مليوني شخص، ويتوزعون على أكثر من 1800 مخيم، وفق أرقام صادرة عن فريق «منسقو الاستجابة». كما أثر زلزال السادس من فبراير/ شباط 2023 على عجلة الاقتصاد في المنطقة.

بدوره، يقول محمد الحمصي وهو من سكان مخيمات منطقة دير حسان بريف إدلب لـ«العربي الجديد» إن غلاء الأسعار في الوقت الحالي يتطلب عمل اثنين من أفراد الأسرة لسد الحاجة اليومية من الغذاء والماء والخدمات. أضاف: «أسعار الخبز ارتفعت بشكل كبير عن العام الماضي، تبعها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية كافة في المنطقة».

ولفت إلى أن يومية العامل تبلغ 100 ليرة تركية (3,1 دولارات). وتسير معظم العوائل في المنطقة وفق خطة تقشف قاسية، حيث أفاد الخمسيني بلال خضر المقيم في منطقة عفرين «الغربي الجديد» بأن العائلة متوسط دخلها بحدود 6 آلاف ليرة تركية (186 دولاراً) شهرياً. ويؤكد خضر أنهم يسعون لتوفير الحدود الدنيا الممكنة من متطلبات الحياة. يشار إلى أن نسبة سكان المخيمات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ارتفعت من 89,3 بالمائة إلى 96,4 بالمائة، وهذا أيضاً وضع معظم العوائل في المخيمات في ظروف اقتصادية قاسية. أيضاً تأثر باقي السكان في المنطقة بالتضخم الذي طاول الليرة التركية خلال الفترة الماضية.

الحدود الدنيا للأجور تتراوح بين 90 و145 ليرة تركية يومياً

تحقيق

كشّف الاحتلال الإسرائيلي استخدامه قنابل الفوسفور الأبيض خلال قصفه القرى والبلدات الحدودية جنوبي لبنان، خلال الفترة الأخيرة، ما أدى إلى اشتعال حرائق ضخمة وإلحاق أضرار كبيرة بالقطاع الزراعي والأنظمة البيئية، ويأتي ذلك في ظل اعتماد جيش الاحتلال سياسة الأرض المحروقة. وحسب بيانات رسمية لبنانية، تشكل الزراعة ركناً أساسياً لحوالى 70 في المائة من سكان الجنوب، إذ يعتمد هؤلاء في معيشتهم على الإنتاج الزراعي وتربية الأبقار والأغنام والنحل

الاحتلال يشن حرب إبادة زراعية وبيئية جنوبي لبنان

مزارعة في جنوب لبنان حيث تعد الزراعة ركنا اساسيا في حياة السكان (جوزيف عيد/ فرانس برس)

بيروت ـ رينا الجمّال

تتزايد خسائر القطاع الزراعي في لبنان يومياً في ظلّ استمرار المواجهات العسكرية على الحدود اللبنانية الجنوبية مع فلسطين المحتلة واعتماد جيش الاحتلال الإسرائيلي سياسة الأرض المحروقة، مستخدماً بكثافة قنابل الفوسفور الأبيض المحرّم دولياً في اعتداءاته المباشرة على الأحراج والأراضي الزراعية، حيث فاقت المساحة الإجمالية للحرائق الـ15 مليون متر مربع.

وخلال الأيام الماضية، كثّف جيش الاحتلال استخدامه قنابل الفوسفور الأبيض خلال قصفه القرى والبلدات الحدودية جنوبي لبنان، ما أدى إلى اشتعال حرائق ضخمة وإلحاق أضرار كبيرة بالأنظمة البيئية، مع تسجيل المزيد من التدمير للمحاصيل الزراعية التي تعتبر مصدراً رئيسياً للعديد من الأسر والعائلات الجنوبية.

خسائر زراعية في 55 بلدة

تُقدّر خسائر القطاع الزراعي بمليارات الدولارات، علماً أنّ الأرقام لا يمكن تحديدها بدقة ولا تحديد طبيعة الضرر في ظلّ استمرار الحرب وقبل سحب جميع العيّنات من التربة والأراضي التي يتم قصفها، حيث إن القصف الإسرائيلي يطاول نحو 55 بلدة جنوبية ويؤدي إلى إحراق مساحات شاسعة من الغابات، والقضاء على الاف الدونمات من الأراضي الزراعية، إضافة إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية والطيور، وتضرّر خيم زراعية وتدمير كلي لمستودعات الأعلاف، حسب ما أكدت وزارة الزراعة في أكثر من بيان. وتبعاً لوزارة الزراعة اللبنانية، فإنّ «القطاع الزراعي يشكل ركناً أساسياً ومصدر دخل لحوالي 70 في المائة من سكان الجنوب، ويعتمد العديد من المزارعين في معيشتهم مائة في المائة على القطاع الزراعي، من خلال تربية الأبقار والأغنام والنحل».

في هذا الإطار، تقول الأمينة العامة للمجلس الوطني للبحوث العلمية تمارا الزين لـ«العربي الجديد»، إنّ «نحو 1570 هكتاراً هي المساحة الإجمالية التي طاولتها حرائق نتجت عن القصف الإسرائيلي على جنوب لبنان منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حتى الخامس من مايو/ أيار الماضي، وذلك حسب أحدث بيان صادر عن المجلس الوطني في 21 مايو». وأشارت الزين إلى أن «القصف أدى إلى احتراق عشرات الآلاف من أشجار الزيتون والسنديان والأشجار المثمرة». وحسب تقرير المجلس، فإنّ مساحة الحرائق (هكتار بحسب كل نوع)، بلغت: 763 في غابات سنديان كثيفة، 376 غابات سنديان قليلة الكثافة، 204 أرض مشجيرات تتضمن بعض الأشجار الكبيرة المتفرقة، 105 زيتون، 32 موز، 37 حمضيات، 37 مراعٍ، 9 شجيرات، 3 أشجار فاكهة.

استخدام الفوسفور المحرم دولياً

وقالت الزين إنّ «العدو الإسرائيلي يستخدم الفوسفور المحرّم دولياً وبشكل متعمّد لأذية البيئة والإضرار بالمحاصيل الزراعية، وقد صعّد اعتداءاته في هذا الإطار، وهو ما يمكن ملاحظته عند مقارنة المساحات المحروقة بين إبريل/ نيسان ومايو، وقد ارتفعت خلال هذه الفترة فقط من عشرة ملايين متر مربع إلى 15 مليون متر مربع».

وأشارت إلى أنّ «الأرقام التي ينشرها المجلس الوطني دقيقة وتعتمد على تحليل صور الأقمار الصناعية، والمقارنة بين صور قديمة للمساحات وتلك الجديدة، وهذه الصور تبيّن بوضوح الأراضي المحروقة وتلك التي لا تزال خضراء، والمعطيات بالتالي علمية وليست مبنية على التقديرات».

في المقابل، تشير الزين إلى أنه «لا يمكن الآن معرفة أو تحديد متى يمكن للأرض أن تعود صالحة للزراعة، فهذا الأمر يحتاج إلى دراسة علمية مفصّلة، تحصي نسبة المعادن الثقيلة في الأرض نتيجة القصف، وكذلك الفوسفور في التربة، وغير ذلك، وهذه كلّها مطلوبة لمعرفة الأضرار غير المباشرة، بعكس الأضرار المباشرة التي يمكن إحصاؤها باحتساب المساحات المتضررة، لكن ذلك ينتظر معطيات شاملة لم تتوفر بعد، ولا سيما على صعيد البنى التحتية، وذلك في ظلّ استمرار القصف».

أما القرى التي كان لها النصيب الأكبر من الاعتداءات بالقنابل الفوسفورية والحارقة فهي الظهيرة، كفركلا، الخيام، حولا، ميس الجبل، يارين، مركبا، عيتا الشعب، عديسة، مرجعيون وعلما الشعب، جنوبي لبنان.

وأشارت الزين إلى أنّ «الأضرار التي أصابت القطاع جراء الاعتداءات الإسرائيلية العنيفة سترخي بتداعياتها على الزراعة وعلى الإنتاج الحيواني والثروة الحيوانية، ويتطلب الأمر خطة للنهوض مجدداً به تحتاج إلى تكاليف باهظة».

وحسب دراسة حديثة للمركز اللبناني للدراسات، تمثل الزراعة ما يناهز خمسة في المئة من إجمالي الناتج المحلي في لبنان، وتستأثر بثمانية في المئة من اليد العاملة الفعّالة. ويُعتبر القطاع، بالإضافة إلى إنتاجه الزراعي مساهما رئيسياً في صناعة الأغذية الزراعية المهمة في لبنان والتي بدورها تساهم بنسبة خمسة في المئة أضافية في إجمالي الناتج المحلي، وتوفّر فرص العمل لشريحة إضافية من القوى العاملة الفعّالة بنسبة ثمانية في المئة، وباتت تشكّل مصدراً رئيسياً ومتزايداً للوظائف في الاقتصاد.

وزير الزراعة في حكومة تصريف الأعمال عباس الحاج حسن أكد في تصريحات سابقة أن «الضربات الإسرائيلية على جنوب لبنان منعت المزارعين في القرى الجنوبية المتاخمة للأراضي الفلسطينية المحتلة من الوصول إلى أراضيهم لجني الثمار أو زراعة المحاصيل ومواصلة النشاط الزراعي، وهو ما أثر على ما يصل إلى 30 في المئة من الإنتاج الزراعي اللبناني».

سياسة الأرض المحروقة

من جهته، يقول رئيس جمعية «الجنوبيون الخضر» هشام يونس لـ«العربي الجديد»، إنّ «الأثر المترتّب على القطاع الزراعي كبير جداً، وبجانب رئيسيّ منه يطاول التنوّع البيولوجي»، لافتاً إلى أنّ «العدو الإسرائيلي يتقصّد مع بداية الحرب، وتحديداً منذ 10 أكتوبر الماضي، يوم استهدف سهل المري، ومن خلال تكثيف استخدامه الفوسفور الأبيض المحظور، اعتماد سياسة الأرض المحروقة وارتكاب إبادة بيئية في الجنوب اللبناني».

ويشير يونس إلى أنّ «الخسائر البيئية والزراعية فادحة، إذ نتحدث عن احتراق وتدمير ما يفوق 2400 دونم من غابات السنديان وبساتين الزيتون والصنوبر وأنواع عدّة من الشجيرات والنباتات التي تغطي المساحات الحرجية»، لافتاً إلى أنّ «بعض الخسائر قد يستغرق سنين طويلة لمعالجته حتى يعود صالحاً للزرع والحياة، علماً أن تقدير الوقت يتصل بجملة دراسات يجب القيام بها، ومعرفة درجة التعرض للتلوث الذي لحق بالتربة، ما يستدعي معالجة معقدة ومكلفة، ويمكن للمخلفات السامة في التربة أن تؤثر على نمو المحاصيل». ويلفت إلى أن «العدو يعيد قصف الأرض بالفوسفور، أكثر من مرّة، وبكثافة حتى بعد احتراقها، لتسميم وتلويث التربة بشكل كامل، وهو ما يدل على نواياه لضمان القضاء عليها وجعل المنطقة غير قادرة على الحياة، وعرقلة عودة أهالي القرى والبلدات الحدودية».

قنابل الفوسفور الأبيض تشعل حرائق ضخمة في البلدات الحدودية

تدمير أشجار معمّرة

ويشدد يونس، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أنّ «الخسائر ليست محلية فقط، ولا ترتبط بالعمق والمدين الطويل والقصير، إذ هناك تدميراً لا يمكن تعويضه، إذ طاول أشجاراً معمّرة توفّر المأوى أيضاً لأنواع من الحشرات والطيور، ما يعني القضاء على نظام بيئي صغير ضمن نظام بيئي أكبر، هناك أيضاً نباتات تحت الشجر مهددة بالانقراض، وبعضها متفرّد، كتلك الموجودة على سفوح جبل حرمون، ولا تقديرات لغاية الساعة يفعل تواصل الحرب لمدى الأضرار التي لحقت بها، عدا عن استهداف جبل صافي الذي يضمّ واحدة من أقدم وأجمل غابات السنديان المعمّرة، ومثله جبل الريحان».

ويردف: «على سبيل المثال، هناك خسائر كبيرة أصيب بها قطاع تربية النحل، في ظل تدمير مئات الأقفار (بيوت النحل)، على سبيل المثال منها أكثر من 400 في بلدة ميس الجبل وحدها، بحسب التقديرات الأولية التي وصلتنا، علماً أنّ تربية النحل ازدادت كثيراً خلال السنوات الخمس الماضية».

ويضيف: «هنا نتحدث عن أنشط حشرة بين الملقحات جرى تدمير واسع لها باستخدام الفوسفور الأبيض والحارق، الذي له ضرر زراعي كبير، من دون أن ننسى دور النحل وتأثيره على المنتج الزراعي وحيوية الغابات والتنوّع البيولوجي، كما جرى تدمير موائل طبيعية تاريخية للحيوانات اللاحمة الجوّالة، مثل ابن آوى الذهبي في منطقة اللبونة وحتى عيتا الشعب، وحيوانات لها حقوقها، وتُعَدّ جزءاً من حيوية النظام البيئي وإنتاج الأراضي الزراعية، لذلك نشدد على نية العدو في حرق نظم بيئية كاملة».

تهديد الحيوانات والطيور

ومن المعروف أن الاستخدام المتواصل لقوات العدو للقنابل الفوسفورية المحرّمة يؤدي إلى تدمير وقتل أو إصابة أنواع مختلفة من الكائنات الحية بما في ذلك الثدييات والطيور والحشرات التي تضمّها، كما يؤدي إلى فقدانها لملاذاتها، مع الإشارة إلى أنّ الحيوانات التي تتعرّض للفوسفور الأبيض تعاني من حروق وإصابات خطيرة يصعُب في أغلب الحالات الوصول إليها أو علاجها، وهو ما يؤدي إلى نفوقها بعد معاناة، ما يتسبب في المقابل بإلحاق ضرر كبير بالنظم البيئية واستدامتها.

وشرحت جمعية «الجنوبيون الخضر» مخاطر الفوسفور الأبيض على الحياة البرية والبيئة، قائلة: «تؤدي قنابل الفوسفور الأبيض عند تفجيرها في الجو إلى نثر 116 شظية مشتعلة مشربة بالمادة تشتعل عند ملامستها الأوكسجين وتنتشر، بحسب الارتفاع الذي تنفجر فيه وحالة الرياح، على مساحة كبيرة متسببة بآثار مدمرة للحياة البرية والأراضي الزراعية كما على المحاصيل في المناطق المستهدفة، وفي هذه الحالة المنطقة الممتدة على طول الحدود مع فلسطين المحتلة، والتي تمتاز بأحراج السنديان المعمر وبساتين الزيتون المعمرة بالإضافة إلى الأنواع الحرجية الأخرى، من بينها الخرنوب والصنوبر».

كما أن من شأن استخدام الفوسفور الأبيض تلويث مصادر المياه وتهديد النظم البيئية المائية للأحواض والأنهر والجداول وبشكل أكثر خطورة نظام الأراضي الرطبة، ما يؤدي إلى تدهورها وإصابة أو نفوق الأنواع المائية من أسماك وطيور وحشرات وبرمائيات.

السنة اللهب تتصاعد من مبنى زراعي في سهل الخيام بعد القصف الإسرائيلي (جلاء مرعي/ فرانس برس)

إنذارات لأصحاب مراكز تعبئة حبوب

تابع مراقبو وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية جولاتهم في محافظة النبطية على المؤسسات التجارية ومخازن ومعامل تعبئة الحبوب والبهارات في نطاق بلدات بريقع، دير الزهراني، الدوير، حاروف وتول اضافة الى بلدات الفرديس وابو قمحة في قضاء حاصبيا، بحضور ومتابعة من رئيس المصلحة محمد بيطار. وتقع النبطية في القطاعين الاوسط والشرقي من جنوب لبنان. وحسب الوكالة الوطنية للاعلام، تمّ توجيه انذارات خطية لبعض اصحاب مراكز تعبئة الحبوب والبهارات، بضرورة الالتزام بالمعايير القانونية وحسن التخزين والتبريد حتى لا تقع تحت طائلة تسطير محاضر ضبط بحقهم واقفال مؤسساتهم قضائيا في حال تكررت المخالفات.

مؤشرات الأسواق

اليابان

انخفض المؤشر نيكي الياباني أمس، مع جني المتعاملين للأرباح بعد صعوده في الأيام القليلة الماضية، فيما تراجعت أسهم شركات صناعة السيارات الكبرى بعدما اكتشفت وزارة النقل اليابانية مخالفات في طلبات التصديق على نماذج معينة.

وتراجع سهم تويوتا موتور 1,26% وهبط سهم هوندا موتور 2,63%.

وتراجع المؤشر نيكي 0,22%، بعدما صعد ليلامس 39 ألف نقطة أول من أمس. ونزل المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0,39%. وتلقت الأسهم اليابانية دعما محدودا من وول ستريت، بعدما ارتفع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 وناسداك في جلسة متقلبة الليلة ما قبل الماضية، بينما تراجع المؤشر داو جونز. ولامس المؤشر القياسي مستوى 39 ألف نقطة في مايو/ أيار ومرة أخرى أول من أمس، لكنه فشل في الحفاظ على هذا النطاق.

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الثلاثاء، مرتفعة بدعم صعود جماعي للقطاعات. زاد المؤشر العام بنسبة 0,59%. ليربح 55,41 نقطة عن مستوى أول من أمس الاثنين. ودعم الجلسة ارتفاع جميع قطاعات البورصة السبعة على رأسها النقل بـ 2,47%، بينما تذيلت القائمة الاتصالات بـ0,13%. ارتفعت السيولة إلى 490,23 مليون ريال، مقابل 431,26 مليون ريال أول من أمس، وبلغت أحجام التداول 157,08 مليون سهم، مقارنة بـ137,25 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 18,44 ألف صفقة مقابل 15,42 ألف صفقة الاثنين.

ومن بين 49 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 35 سهماً في مقدمتها سهم «الملاحة» بـ3,27%، بينما تراجع سعر 14 سهماً في مقدمها سهم «مخازن» بـ 1,78% واستقر سعر 4 أسهم. وجاء بنك دخان في مقدّم نشاط التداولات بـ28,3 مليون سهم، وسيولة بقيمة 101,95 مليون ريال.

الكويت

اكتست بورصة الكويت باللون الأخضر في ختام تعاملات أمس، بدعم ارتفاع 7 قطاعات. ارتفع مؤشر السوق الأول 0,20%. وزاد «العام» و«الرئيسي» بنسبة 0,19% لكل منهما، كما نما «الرئيسي 50» بـ0,13%. وذلك عن مستوى أول من أمس. سجلت البورصة تداولات في تلك الأثناء، بقيمة 50,25 مليون دينار، وزعت على 203,53 ملايين سهم، بتنفيذ 14,58 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع 7 قطاعات على رأسها الطاقة بـ1,51%، بينما تراجعت خمسة قطاعات في مقدمها السلع الاستهلاكية بـ3,39%. واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وشهدت التعاملات ارتفاع 50 سهماً على رأسها «عمار» بـ20,91%، بينما تراجع سعر 67 سهماً في مقدمها «بيان» بـ7,79%، واستقر سعر 11 سهماً. وتصدر سهم «آسيا» المتراجع 4,88% نشاط الكميات بـ18,81 مليون سهم، بينما تقدم «بيتك» السيولة بقيمة 11 مليون دينار، والصفقات بـ1,53 ألف صفقة، مرتفعاً 0,28%.

مال وسياسة

عصفت الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة بقطاع التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل، إذ هوى الاستثمار في الشركات بنسبة 55% وتراجع مؤشر النشاط التجاري إلى مستويات 2018، بينما يستحوذ القطاع على خُمس الناتج المحلي وأكثر من نصف الصادرات

الحرب تضرب التكنولوجيا الإسرائيلية

الاستثمار يهوي 55% والنشاط التجاري يتراجع إلى مستويات 2018

متخصصون في التكنولوجيا يدخلون الروبوتات في عمل شركة تسويف في تل أبيب، 11 يناير 2023 (فرانس برس)

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

رسم تقرير إسرائيلي صورة قاتمة لمستقبل صناعة التكنولوجيا الفائقة بالغة الأهمية في ظل عدم الاستقرار في إسرائيل، مشيراً إلى سيطرة الخوف على الشركات بشأن المستقبل في ظل التداعيات التي سبّبتها الحرب المستمرة على قطاع غزة، والتي تدنو من شهرها التاسع، فقد تراجع مؤشر النشاط التجاري إلى مستويات 2018، وهوى الاستثمار في الشركات الناشئة بنسبة 55% في 2023 وحده.

وأظهر التقرير الصادر عن هيئة الابتكار الإسرائيلية الممولة من الحكومة، أن الحرب سبّبت تباطؤ الأنشطة التجارية، أو التأخير في تطوير المنتجات، أو خفض التكاليف، أو الفشل في تحقيق الأهداف، وذلك من خلال الاستطلاعات التي أجرتها الهيئة بين 500 شركة للتكنولوجيا المتقدمة. وأشار التقرير إلى انخفاض جمع رأس المال لصناديق الاستثمار العاملة في القطاع في إسرائيل بنسبة 70% العام الماضي مقارنة بالأعوام الممتدة بين 2018 و2022، لافتاً إلى أن الشركات تخشى من الإضرار بسمعة إسرائيل وسط استمرار الحرب، وكذلك نقص الكفاءات في ظل بقاء نحو 8% من إجمالي القوى العاملة في الشركات في صفوف جنود الاحتياط بالجيش. وبحسب الاستطلاعات التي أجرتها الهيئة، فإن الضرر الذي لحق بالشركات الناشئة ملحوظ بشكل خاص، حيث أعربت 40% من تلك الشركات عن خوف متزايد من المستقبل وتتوقع من الآن فصاعداً جولات جمع استثمارات بقيمة أقل. وأفاد معظمهم بأنهم خفضوا خطط توظيف القوى العاملة للعام المقبل 2025.

ووفقاً لمعدي التقرير، فإن عدم الاستقرار في إسرائيل له تأثير سلبي على الطريقة التي ينظر بها إلى الشركات الناشئة الإسرائيلية في العالم، بما في ذلك بين المستثمرين، وقد سبّب بالفعل إخراج الأنشطة والملكية الفكرية من إسرائيل. ويقدر ما يقرب من ربع صناديق رأس المال العاملة في إسرائيل أن أكثر من 30% من الشركات في محفظتها الاستثمارية قد نقلت نشاطاً كبيراً إلى الخارج في العام الماضي، أو ستنقله قريباً، وقد قامت شركة واحدة على الأقل بذلك بالفعل، لأن المؤشرات السلبية للعمل في إسرائيل ستزداد سوءاً في العام المقبل.

وتأتي المؤشرات السلبية الكبيرة في قطاع التكنولوجيا الفائقة، في الوقت الذي يمثل القطاع أهمية بالغة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث استحوذ القطاع في عام 2023 على نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل و53% من الصادرات بما قيمته 73,5 مليار دولار، وفق ما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلي عن تقرير هيئة الابتكار. وعلى مدى العقد الماضي، تضاعفت صادرات إسرائيل من التكنولوجيا وكان النمو مدفوعاً في الغالب بالتوسع في خدمات البرمجيات.

خلال فترات الأزمات في الماضي القريب، كانت التكنولوجيا الفائقة بمثابة «ممتص للصدمات الاقتصادية» لاقتصاد وبرزت مساهمتها في النمو، على سبيل المثال، خلال وباء كورونا وأثناء تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا التي بدأت في فبراير/ شباط 2022، إلا أن الوضع الحالي الناجم عن تداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة يحمل أخطاراً عميقة للقطاع. فأي ضرر يلحق بالصناعة يؤثر مباشرة على النشاط الاقتصادي ونمو إسرائيل.

وبسبب العلاقات الدولية لشركات التكنولوجيا الفائقة (المستثمرون، الشركات المتعددة الجنسيات، العملاء، العلاقات البحثية والأكاديمية) فهي حساسة بشكل خاص لحالة علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها في العالم. ووفق هيئة الابتكار فإن الضرر الذي لحق بسمعة إسرائيل بسبب الحرب يعرض مستقبل التكنولوجيا المتقدمة للخطر، لافتاً إلى أن خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل (من وكالتي موديز وستاندر آند بورز العالميتين) يعبر بالفعل عن مخاوف المستثمرين الأجانب، وبما أن التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمارات الأجنبية، قد تتضرر بشدة في أوقات الأزمات مثل الأزمة الحالية.

9200 شركة للتكنولوجيا الفائقة

وأشار تقرير هيئة الابتكار إلى أن هناك ما يقرب من 9200 شركة للتكنولوجيا الفائقة تعمل في إسرائيل، منها 600 شركة جديدة تأسست في عام 2023، وهو رقم منخفض مقارنة بالسنوات السابقة. وتوظف الصناعة حوالي 400 ألف عامل، يشكلون 12% من إجمالي العاملين في إسرائيل، بزيادة قدرها 2,6% مقارنة بعام 2022، حيث انضم خلال العام الماضي حوالي 10 آلاف عامل وعاملة وهي زيادة منخفضة نسبياً مقارنة بالماضي. وهناك أيضا 515 مركز تطوير لشركات متعددة الجنسيات توظف ما يقرب من 90 ألف شخص.

ومع اندلاع الحرب على غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، ترك نحو 28 ألف عامل في مجال التكنولوجيا الفائقة وظائفهم للانضمام إلى الجيش بصفة جنود احتياط، 60% منهم من عمال البحث والتطوير. وكما هو متوقع، كلما ارتفعت نسبة موظفي الشركة الذين يخدمون في الاحتياط، زاد الضرر الذي لحق بها. وفي يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2024، تم بالفعل تخفيض عدد فنيي التكنولوجيا المتقدمة في صفوف جنود الاحتياط إلى أقل من 12 ألف شخص، أي حوالي 3% من جميع العاملين في مجال التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل. وبلغ متوسط راتب موظف التكنولوجيا العالية في عام 2023 حوالي 30 ألف شيكل (حوالي 8 آلاف دولار)، أي 2,7 ضعف متوسط الراتب في قطاعات الاقتصاد. والقطاع مسؤول عن توسع الطبقة الوسطى وزيادة القوة الشرائية في الاقتصاد. ومن ثم هو من القطاعات التي بنت عليها إسرائيل تقدمها الاقتصادي.

> التكنولوجيا توظف 400 ألف عامل يشكلون 12% من العاملين في إسرائيل

اضرار بسبب خفض التصنيف الائتماني

ومن أجل التغلب على المخاوف ومخاطر الأضرار التي تلحق بالصناعة، خاصة بسبب اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية، أوصت هيئة الابتكار بوضع خطة استثمار حكومية متعددة السنوات في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وفي رأيها، سيرسل خلق التزام حكومي إشارة إيجابية إلى السوق. وفي الوقت نفسه توصي الهيئة بالاستثمار في التعليم التكنولوجي الجيد لجميع الفئات السكانية. ويحذر الخبراء من أن استمرار نمو العمالة في هذه الصناعة بمعدل يتجاوز معدل النمو الطبيعي للسكان (حوالي 2% سنوياً) أمر بالغ الأهمية للتكنولوجيا الفائقة لمواصلة إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد الإسرائيلي. وقال رئيس هيئة الابتكار الون ستويل، إن ميزانية الحكومة المخصصة للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل منخفضة نسبياً مقارنة بدول أخرى، مشيراً إلى أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات من مصادر أجنبية، لذلك يجب تعزيز قطاع التكنولوجيا الفائقة من خلال إضافات الميزانية من مصادر متنوعة، وكذلك بين، فإن «الأضرار التي لحقت بإسرائيل وسط الحرب، والتي انعكست بالفعل في خفض التصنيف الائتماني، قد تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات وتدفقات رأس المال. وفي صناعة تعتمد على رأس المال الأجنبي لنموها المستمر، بعد هذا تهديداً كبيراً، ومن واجبنا ضمان عدم حدوث سيناريو نقص التمويل». وقال إن تكنولوجيا الإنترنت والتكنولوجيا المالية ما زالتا أكثر القطاعات جذباً للمستثمرين، لكن تكنولوجيا المناخ تمثل واحدة من كل ست شركات ناشئة جديدة، إذ يسعى رواد الأعمال إلى حل التحديات التي تواجه كوكبنا «يصبح أكثر دفئاً وحل مشكلات توفير الغذاء والماء وخدمات الرعاية الصحية الجيدة في عصر شيخوخة السكان».

قلق من استثمارات جامعية

ذكر موقع غلوبس الإسرائيلي أن هناك مخاوف في القطاع الاستثماري في إسرائيل من احتمال سحب بعض الجامعات الأميركية الكبرى استثماراتها من إسرائيل على خلفية احتجاجات طلابية. ونقل الموقع عن خبراء اقتصاد قولهم إن هذه الخطوة قد تكون لها عواقب وخيمة على اقتصاد إسرائيل، وخاصة على صناعة التكنولوجيا. وتمتلك الكثير من الجامعات الأميركية صناديق استثمارية بمليارات الدولارات، حيث تستثمر أموال الموظفين والمتقاعدين والأموال المتراكمة.

كوريا الجنوبية توسع الاستعانة بالعمال الأجانب

سيول ـ **العربي الجديد**

قال رئيس وزراء كوريا الجنوبية هان دوك-سو، إن الحكومة ستبحث سبل السماح لمزيد من الأجانب بالعمل في صناعة الخدمات الغذائية المحلية.

وأشار خلال اجتماع مع الصحافيين، أمس الثلاثاء، وفق وكالة يونهاب الكورية، إلى أن ارتفاع تكاليف العمالة كان عاملاً رئيسياً وراء الزيادة في تكلفة تناول الطعام في الخارج.

وأضاف: «سنراجع التدابير التي تسمح لصناعة المطاعم بتوظيف عمال أجانب عند الضرورة». وفي الوقت الحالي، الأمر محدود للغاية». ولم يخض «هان» في التفاصيل، قائلاً إن الحكومة بحاجة إلى مناقشة الأمر بين الوزارات المعنية وكذلك جمع الرأي العام. وقال أيضا إن هناك «نقصاً كبيراً في العمال» ليس فقط في صناعة الخدمات الغذائية، ولكن أيضا في الشركات الصغيرة والمتوسطة الأخرى وفي المناطق الريفية. وأضاف: «على المدى الطويل، سنعمل على ملء القوى العاملة بمواطنين كوريين، ولكن من أجل تخفيف صعوبات الوضع الحالي، أعتقد أنه سيكون من الصواب توظيف عمال أجانب».

كانت وزارة التوظيف والعمل قد أعلنت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أن كوريا الجنوبية ستستقبل عدداً قياسياً من العمال الأجانب غير المحترفين يبلغ 165 ألف عامل في العام 2024 بموجب نظام تصريح العمل، للتعامل مع النقص المتزايد في العمالة في العديد من الصناعات.

شارع تجاري مزدحم بالمطاعم والحانات في سيول (Getty)

انتعاش السفر جواً في الصين

في مطار بكين داشينغ الدولي، 11 يوليو 2023 (Getty)

بكين ـ **العربي الجديد**

سجل قطاع الطيران المدني في الصين انتعاشاً كبيراً في عام 2023، إذ ازدادت رحلات الركاب الجوية إلى أكثر من ضعفي ما كانت عليه في عام 2022، وفقاً لبيان إحصائي رسمي صادر عن هيئة الطيران المدني الصينية. وسجلت البلاد حوالي 619,58 مليون رحلة ركاب جوية خلال العام الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 146,1% على أساس سنوي، وفقاً للبيان الذي صدر على موقع الهيئة الإلكتروني. وتجاوز إجمالي حجم نقل البضائع والبريد في القطاع 7,35 ملايين طن في عام 2023، بزيادة 21% عن العام السابق. وفي عام 2023، كان لدى الصين 5206 خطوط جوية داخلية منتظمة، تربط 255 مدينة أو منطقة في البر الرئيسي. وربطت شركات الطيران الدولية في البلاد الصين بـ127 مدينة في 57 دولة، وفقاً لما نقلت وكالة شينخوا، أمس الثلاثاء. وأشار التقرير إلى أنه بحلول نهاية عام 2023، كان هناك 259 مطاراً للنقل المحلي، بزيادة بواقع 5 مطارات عن نهاية عام 2022، من بينها 38 مطاراً لديها معدل نقل سنوي للركاب يبلغ 10 ملايين مسافر أو أكثر.

وأطلقت العديد من شركات الطيران مؤخراً خطوطاً دولية جديدة لتسهيل السفر بين الصين ودول أخرى، منها شركة «إير تشاينا» التي افتتحت خط بكين- مدريد- ساو باولو في 27 إبريل/ نيسان الماضي، في حين بدأت شركة جنوبي الصين للخطوط الجوية تشغيل خط شنتشن- مكسيكو سيتي في 11 مايو/ أيار الماضي.

«ميرسك» تستفيد من توترات البحر الأحمر

كوبنهاغن ـ **العربي الجديد**

توقعت مجموعة «ميرسك» الدنماركية العملاقة للنقل، أن تزيد أرباحها في العام الجاري 2024 بما يصل إلى ثلاثة مليارات دولار عن تقديراتها السابقة، نظراً إلى ارتفاع تكاليف الشحن البحري في ظل استمرار توترات البحر الأحمر.

ويشنّ الحوثيون في اليمن هجمات بالصواريخ والمسيّرات منذ أشهر على السفن الإسرائيلية وغيرها من الجنسيات الأخرى المبحرة نحو إسرائيل دعماً للفلسطينيين في قطاع غزة. ودفعت هذه الهجمات غالبية شركات الشحن إلى تجنب مرور سفنها عبر البحر الأحمر، وهو من أهم الممرات البحرية للتجارة العالمية، والاستعاضة عنه بالدوران حول أفريقيا عبر رأس الرجاء الصالح.

وقالت ميرسك في بيان لها إنه على خلفية «الاضطراب الذي سبّبته الأزمة الراهنة في البحر الأحمر»، إضافة إلى «استمرار الطلب المرتفع في سوق الحاويات»، ترصد المجموعة حالياً «ازدحامات إضافية في الموانئ» وزيادات إضافية في تكاليف الشحن. وأضافت: «تراكم هذا التطور تدريجياً ويتوقع أن يساهم في أداء مالي أقوى في النصف الثاني من 2024». وأشارت إلى أنها باتت تتوقع تحقيق أرباح أساسية (قبل احتساب اقتطاعات كالفوائد والضرائب والإهلاك) تتراوح بين سبعة وتسعة مليارات دولار في 2024. وكانت الشركة قدّرت تحقيق أرباح سنوية تتراوح بين أربعة وستة مليارات دولار، في تقريرها المالي للربع الأول الذي أصدرته في مايو/ أيار الماضي. وأشارت ميرسك إلى أن ظروف التجارة تبقى عرضة للتقلبات «نظراً إلى عدم القدرة على التنبؤ بالوضع في البحر الأحمر وعدم الوضوح بشأن العرض والطلب في المستقبل». وارتفعت القيمة السوقية لـ «ميرسك» بنسبة 3,7% في كوبنهاغن في مستهل عمليات التداول، أمس الثلاثاء، وارتفع سعر سهمها بالفعل 22% في مايو/ أيار مدفوعاً بارتفاع أسعار الشحن. وقال محللون لدى مصرف الاستثمار العالمي «مورغان ستانلي» في مذكرة بحثية، إن رفع تقديرات أرباح الشركة «ليس مفاجأة» للسوق. ولفتوا إلى أنه «لا يزال هناك فائض كبير في الطلب مقارنة بالمعروض من السفن، كما تدفع الاضطرابات في البحر الأحمر أسعار الشحن إلى الارتفاع خلال فترة مؤقتة». ومنذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، شنّ الحوثيون عشرات الهجمات بالصواريخ والمسيّرات على سفن تجارية في البحر الأحمر وبحر العرب. وتقود الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل، تحالفاً بحرياً دولياً منذ 12 يناير/ كانون الثاني الماضي لصد هجمات الحوثيين في هذه المنطقة الاستراتيجية التي تمر عبرها 12% من التجارة العالمية.

رفع حاوية تابعة لشركة ميرسك في ميناء لشبونة، 27 نوفمبر 2019 (Getty)

رؤية

زيادة الرواتب قبل إلغاء الدعم في مصر

شريف عثمان

ما زالت الحكومات المصرية المتعاقبة عاجزة عن إيجاد حلول حقيقية لأزمات الاقتصاد المزمنة، سواء تلك المتعلقة بعجز الموازنة المتزايد، أو عجز الحساب الجاري الذي لم يتوقف عن الارتفاع منذ عدة سنوات، الأمر الذي تسبب في تزايد عمليات الاقتراض، داخلياً وخارجياً، قبل أن تسيطر على المشهد أخيراً ما يمكن أن نطلق عليها اسم «سياسة رأس الحكمة».

مصطلح «سياسة رأس الحكمة» لم يظهر في كتب الاقتصاد ولا في تحليلات المتخصصين، وإنما أنبأتنا به حكومة مصطفى مدبولي حين قررت بيع، أو تأجير، أو منح حق انتفاع، بمنطقة رأس الحكمة لصندوق أبوظبي الاستثماري، على أمل الحصول على مليارات الدولارات التي كانت مطلوبة لتوفير الغذاء والدواء للمصريين، ولوقف انهيار عملتهم بعد خسارتها أكثر من ثلثي قيمتها على مدار ما يقرب من عامين.

سمحت الصفقة بالفعل بجذب أكثر من 50 مليار دولار، بصورة مباشرة وغير مباشرة، من الإمارات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وإن لم تصل هذه المليارات كاملة إلى حسابات البنك المركزي المصري حتى هذه اللحظة. وساهمت الصفقة أيضاً في استقرار سعر صرف الجنيه، بعد تخفيضه بصورة واضحة، أمام الدولار، الأمر الذي سهل استقطاب أكثر من عشرين مليار دولار، وفقاً للأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة المصرية، من الأموال الساخنة في سوقي الأسهم والسندات.

أعجب المسؤولون بـ«سياسة رأس الحكمة»، وبدا أن هناك «رأساً» في كل بقعة في أرض مصر يمكن التضحية بها كلما اقتضى الأمر. فبدأت السعودية تتفاوض على «رأس» جميلة، وبحثت قطر عن «رأس» أخرى يمكن شراؤها، واستمرت الإمارات ومن ورائها في البحث عن «رؤوس» معروضة للبيع، بينما كانت الصين قد وضعت يدها، بحكم ما اقترضناه منها، على بعض «الرؤوس الصغيرة»، في مناطق عدة، في بر وموانئ مصر.

ومع هذا التوجه، ورغم المليارات التي يتم إنفاقها بصورة بذخية على منشآت حكومية وقصور رئاسية واحتفالات وهمية لزوم ترسيخ الصورة الفرعونية، قررت الحكومة المصرية ومن يوجهها تخفيض المبالغ الموجهة لدعم الخبز والكهرباء والغاز والوقود، بحجة ارتفاع تكلفتها وتسببها في زيادة عجز الموازنة. رفعت الحكومة المصرية في يناير/كانون الثاني الماضي أسعار الكهرباء، المنزلية للمرة التاسعة منذ عام 2014، وكانت الزيادة الأخيرة بنسبة تتجاوز 20% لشرائح الاستهلاك الدنيا، رغم أن دعم الكهرباء، في موازنة العام الماضي كان «صفراً»، وأصبح 2.5 مليار جنيه (53 مليون دولار) في الموازنة الجديدة للعام 2024-2025، التي أقرها البرلمان هذا الأسبوع. وارتفع سعر الكهرباء، في مصر بنسبة 1038% منذ عام 2014، كما ارتفع سعر الغاز بنسبة تصل إلى 2400% خلال نفس الفترة. والأسبوع الماضي، قررت الحكومة رفع سعر رغيف الخبز المدعوم من 5 قروش إلى 20 قرشاً (الجنيه مائة قرش) اعتباراً من بداية شهر يونيو/حزيران الجاري، بنسبة زيادة تبلغ 300% على ما يقرب من 64 مليون مواطن، يوصف نصفهم بالفقر أو الفقر المدقع، وفقاً لمؤشرات البنك الدولي، منذ عدة سنوات، وقبل الانهيارات الأخيرة في سعر العملة مقابل الدولار، وما صاحبها من ارتفاعات جنونية في أسعار أغلب السلع والخدمات بالبلاد.

خصصت الحكومة 125 مليار جنيه (نحو 2,66 مليار دولار) في الموازنة الجديدة، التي يبدأ العمل بها مطلع شهر يوليو القادم، لدعم رغيف الخبز، وأقرت بسعيها للتخلص من الدعم تماماً وفقاً لاتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي. وأكد رئيس الوزراء توجه الحكومة لرفع سعر رغيف الخبز المدعوم لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، بصورة تتناسب مع الزيادة الرهيبة في الأسعار.

وفي مارس/آذار الماضي، رفعت مصر أسعار الوقود وأسعار أسطوانة غاز الطهي، للمرة العاشرة منذ عام 2014، وكان من بين هذه المرات ما وصلت فيه الزيادة إلى نسبة 50%.

ظلت سياسة دعم الحكومات لأسعار بعض السلع محل جدال واسع على مر العصور، وأقرها البعض في مصر لمساعدة الفقراء، خاصة خلال فترات التضخم المرتفع، وأيضاً لتجنب الاضطرابات الاجتماعية التي قد تنجم عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وعلى الجانب الآخر، رفض كثيرون برامج دعم السلع الكلفة للحكومة، نظراً لتسببها في زيادة العجز المالي، خاصة مع تراجع احتمالات حدوث الاضطرابات الاجتماعية، وبغض النظر عن الأسباب المؤدية لذلك التراجع.

ورغم الاختلافات، لا يقبل عاقل بإلغاء الدعم في بلد يبلغ متوسط الأجر الشهري فيه ما يعادل 255 دولاراً، يحصل عليها البعض في بلدان أخرى، بسهولة، في يوم واحد. ورغم انخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، إلا أن انخفاض التكلفة هذا لا يعوض المستوى الهزيل للأجور في مصر. يتجاهل صندوق النقد الدولي، أحد أهم مقرضي مصر، حقيقة تدني الأجور ويطلب تعديل أسعار السلع والخدمات لتكون بالتكلفة الحقيقية. ولا تبدي الحكومة المصرية تعاطفاً مع المواطن، ولا تفهماً لحجم المشكلات التي يواجهها، أو الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها الأسر المصرية عند إلغاء أو تقليص الدعم.

وقبل عامين، أصدر البنك الدولي تقريراً وضع مصر في المرتبة الثانية عشرة على مستوى العالم من حيث عدد المواطنين المصابين بالتقزم، وهو أحد أهم معايير سوء التغذية والجوع. وقال البنك وقتها إن مصر بها أكثر من مليوني طفل مصابين بالتقزم، بسبب نقص التغذية للأطفال أو للأمهات. وكان برنامج الأغذية العالمي WFP قد أكد في العام 2013 خسارة مصر أكثر من 3,5 مليارات دولار سنوياً بسبب الجوع وإصابة الأطفال بأمراض نقص التغذية والتقزم، نتيجة لزيادة تكاليف الرعاية الصحية، وزيادة الأعباء على العملية التعليمية. بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية.

دعم أسعار السلع في مصر يسهم في تخفيف أعباء المعيشة على من يحصلون على أجور متدنية بصورة مضحكة مبكية. فإن كان لا بد من إلغاء، هذا الدعم، فليأت دعم الرواتب قبله، حتى لا يموت المواطن أو يهاجر.